كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٤٤٥٧٦٤٤٤ ٩٧٤+
فاكس : ٤٤٣٦٧٤١١ ٩٧٤+
الموقع الالكتروني : kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة زاد القابضة ش.م.ع.ق

تقرير حول الالتزام بالقانون والتشريعات والأمور القانونية الأخرى ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كلّفنا مجلس إدارة شركة زاد القابضة ش.م.ع.ق ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس إدارة الشركة لما إذا كان لدى الشركة أسلوب جاهز للالتزام بالنظام الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة ولما إذا كانت الشركة ملتزمة بمواد النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة تقييمه لما إذا كان لدى الشركة عملية مطبقة للالتزام بنظامها الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة ومدى التزام الشركة ببنود النظام ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في ٢٩ أبريل ٢٠٢٤ والذي سيتم إرفاقه كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان بشكل صحيح، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح التي تنطبق على أنشطة الشركة

.

كي بي إم جي فرع قطر، مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بصفتها شركة عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة المنتسبة إلى كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")، وهي شركة انجليزية يمتلك اسم شركة كي بي إم جي وشعارها علامات تجارية مسجلة لشركة كي بي إم جي التعاونية الدولية ("كي بي إم جي الدولية")

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعده مجلس الإدارة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الإثباتات التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، "*عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية*"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، والذي يتطلب التخطيط لإجراءاتنا وأداءها للحصول على مستوى ذي معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية على ان لدى الشركة عملية مطبقة للالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما اذا كانت الشركة ملتزمة بمتطلبات بنود النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

كما نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١ والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة متضمنًا السياسات أو الإجراءات بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من *مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين* (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لالتزام الشركة ببنود النظام والظروف الأخرى للمهمة، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن ينشأ عنها عدم التزام جوهري.

وفي سبيل التوصل إلى فهمٍ العملية المطبقة من قبل الشركة للالتزام بالنظام الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات ذات الصلة ولمدى التزامها بمتطلبات بنود النظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد محدود مناسبة في ضوء تلك الظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة العملية المطبقة من قبل الشركة للالتزام بنظامها الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما اذا كانت ملتزمة بمتطلبات بنود النظام، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل في مداها عن مهمة التأكيد المعقول. بناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تنطوي على تقييم الأوجه النوعية أو فعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

مسؤولياتنا (تابع)

تتضمن الإجراءات المؤداة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما اذا كان لدى الشركة عملية مطبقة للالتزام بنظامها الأساس وبنصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الاخرى ذات الصلة، متضمنة بنود النظام؛
- فحص الادلة المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة ببنود النظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

كجزء من هذه المهمة، لم نقم بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي للشركة والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود من جانبنا في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في تقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية تعتمد على تطبيق الموظفين للإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كان إجراء الالتزام قد تم تنفيذه بصورة فعالة وفي بعض الحالات لا يحتفظون بتتبع تدقيق. كما ينبغي الملاحظة أيضا أن تصميم إجراءات الالتزام يتبع أفضل الممارسات التي قد تختلف من شركة لأخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة بها. تخضع المعلومات غير المالية إلى المزيد من القيود المتأصلة عن المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقييم مجلس الإدارة للعملية المعدة لضمان الالتزام بالنظام الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة الالتزام بالنظام والطرق المستخدمة لتحديد مثل هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصل لضوابط الرقابة الداخلية على الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة، متضمنة احتمال التواطؤ أو التخطي غير السليم من جانب الإدارة للضوابط، قد تحدث تحريفات جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها.

تم أُعداد البيان لاستيفاء الاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم العملية المطبقة للالتزام بالنظام الأساسي للشركة وبنصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الاخرى ذات الصلة، والالتزام ببنود النظام.

النتيجة

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى الشركة عملية مطبقة للالتزام بنظامها الأساسي قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك التشريعات والتزام الشركة ببنود النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى عدم الالتزام كما هو وارد في بيان مجلس الإدارة فيما يتعلق بـ:

- المادة (٤) – غياب التقرير البيئي والاجتماعي والإداري.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولأقصى حد مسموح به قانونا، فإننا لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية كما نرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

٢٩ أبريل ٢٠٢٤
الدوحة
دولة قطر

جوبال بالاسوبرامانيم
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مكتب تدقيق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

مرفق: تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة بنود النظام.